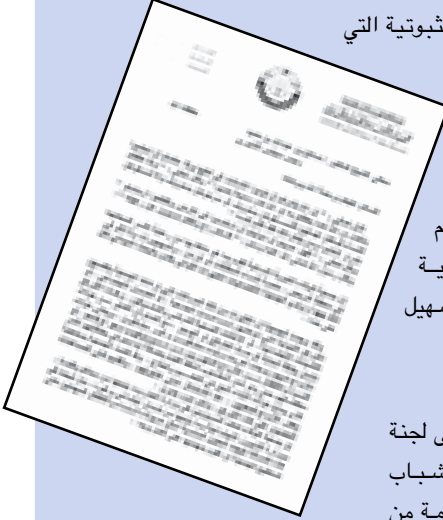


أوراق ثبوتية للأسر المحتاجة

رفعت الأخت ثريا عابد شيخ عريضة إلى المجلس تطالب فيها المسؤولين بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة العدل وما يتبعها من محاكم وقضاة، أن توفر الأوراق الثبوتية التي تؤهل الأسر المحتاجة للحصول على مساعدات الجمعيات الخيرية ومستحقات الضمان الاجتماعي، أو الإعانات الصحية للمرضى والمعوقين، وطالبت بضرورة الاهتمام بهذا الشأن لما يمثله من منهجية واضحة لدور الجمعيات الخيرية وتسهيل مهمتها.



التوصية:

أوصت اللجنة بإحالتها إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب لدراسة الجوانب الاجتماعية المهمة من العريضة.

تنظيم الرقبة الشرعية



كما وصل إلى المجلس عريضة من المواطن فهد مطني الشمري قدم من خلالها مقترحاً لدراسة تنظيم الرقبة الشرعية أو ضمها للمستشفيات الحكومية بحيث تقنن، كما حصل في الحجامة التي اعتمدت في كثير من المستشفيات الخاصة، وطالب بالاهتمام بدراسة هذا المقترح موضحاً فوائده المثمرة.

التوصية:

أوصت اللجنة بإحالتها إلى لجنة الشؤون الصحية والبيئة للاختصاص.

تستقبل لجنة العرائض بمجلس الشورى يومياً عدداً كبيراً من العرائض التي يقدمها المواطنون والمقيمون إلى رئيس المجلس الذي يحيلها بدوره إلى اللجنة لدراستها والاستفادة منها في عمل المجلس، وتشرط لجنة العرائض في العريضة المقدمة اسم مقدمها وطريقة الاتصال به وعنوانه وأن تكون خالية من العبارات غير اللائقة. "الشورى" ستنشر عدداً من هذه العرائض ورد المجلس عليها لتكشف عن العلاقة المباشرة بين المجتمع ومجلس الشورى

تصل عرائضكم إلى رئيس المجلس عن طريق العنوان البريدي: مجلس الشورى، الرياض الرمز البريدي: ١١٢١٢ أو على الموقع الإلكتروني: www.shura.gov.sa

الشورى وصوت المواطن

عدم الدقة في تدوين التواريخ. بيت القصيد من هذه الحادثة هو: من يحمي المواطن ومن ينصفه عندما يشتكي؟ وماذا يفعل إذا لم يستطع إيصال شكواه؟ يذكر أحد الإخوة في هيئة حقوق الإنسان أن كثيراً من الشكاوى تصلهم من مواطنين نتيجة قصور في بعض القطاعات الحكومية أو الخاصة وهي أمور تشغلهم عن عملهم الأساسي، فليس دور هيئة حقوق الإنسان متابعة مدى قيام هذه الوزارات أو القطاعات بواجبات المواطنين وأداء حقوقهم. ونحن ككتاب تصلنا الكثير من القضايا التي يحملها أصحابها أمانة الكتابة عنها، بعد أن يسقط في أيديهم، فنكتب عن البعض ونغفل الكثير من القضايا الخاصة، لكن ما يكتب قد لا يصل إلى المسؤول أو قد لا يجد الاهتمام والمتابعة الكافيين منه وهنا تكمن المشكلة.

ماذا لو وجدت لجنة ضمن مجلس الشورى باسم لجنة قضايا المواطن، لحرص ما يُنشر في الصحف من قضايا ومتابعة مدى استجابة الجهات المعنية لتلك الشكاوى، ولا يكون لهذه اللجنة دور في التحقيق في الموضوع بل ينحصر دورها في الاتصال لمتابعة الرد على شكوى المواطن حتى يحصل على حقه.

ذلك أن بعض القضايا تضيع فيها حقوق المواطنين بسبب التجاهل أو التنصل فترمي كل وزارة باللائمة على الأخرى ويكون المواطن هو الضحية، وليس عنا ببعيد قضية رواتب الامتياز لطلبة كلية الطب والعلوم الطبية وقضية حوادث المعلمات في الطرق النائية والأخطاء الطبية وغيرها كثير.

د. فاطمة بنت محمد العبودي

وصلتني رسالة إلكترونية من إحدى الأخوات، وهي طبيبة تعمل في جامعة الملك عبدالعزيز، تذكر فيها أنها فوجئت عند شراء طعام للأطفال من أحد الأسواق المركزية، باختلاف تاريخ انتهاء الصلاحية للمنتج، بين ما هو مطبوع باللغة الإنجليزية على الزجاجية وهو ٢٠٠٦/١٢ والتاريخ المطبوع باللغة العربية في ملصق على غطاء المنتج وهو ٢٠٠٧/١٠!!

وقد حاولت أن تحصل على جواب من خدمة العملاء في ذلك المركز لكنها لم تحصل على جواب مقنع يبرر الخطأ الكبير الذي قد يسبب أكبر الضرر على الأطفال.

وحاولت الأخت أيضاً الاتصال بحماية المستهلك فلم تتمكن ولا من محادثة السكرتارية، فأرسلت إلى بعض الكتاب عليهم يستطيعون إيصال صوتها، وهي تحتفظ بالعبوة المذكورة لمن أراد التأكد أو التحقيق في الموضوع. وإذا كنا نستبعد أن الجشع قد يصل إلى حد المتاجرة بأرواح الأطفال، فلنحسن النية ونقلو إن احتمال الخطأ وارد، لكن ممن ورد الخطأ ومن ألصق البطاقة المطبوعة باللغة العربية؟ لو كانت الأخت صاحبة القضية قد حصلت على جواب مقنع واعتذار من إدارة السوق المركزي لهان الأمر، لكن الواقع غير ذلك.

وقبل أن أكتب المقال، زرت فرع ذلك السوق في مدينة الرياض وفحصت منتجات الشركة المذكورة من طعام الأطفال وأخذت أطباق التواريخ المطبوعة باللغة الإنجليزية على الزجاجية والمطبوعة باللغة العربية على الغطاء فلم أجد عبوة ماثلة لما ذكرته الأخت في جدة، لكنني وجدت اختلافاً بين التاريخين في بعض الأطعمة حيث يسبق تاريخ انتهاء الصلاحية باللغة العربية، التاريخ الأجنبي بعدة أشهر، مما يعكس